من صور الصناعة النحوية

د. عبد الكريم محمد الأسعد

ينحصر الحديث هنا عن قوله تعالى: إنَّ هذين لساحران⁽¹⁾، وعمّا فيه من قراءات، وعمّا في هذه القراءات من توجيهات، في الحديث عن المثنى، وعن إنّ وعملها. لذلك ناسب الشروع في تعريف المثنى. أمّا نصب إنّ للاسم ورفعها للخبر فمعروف واضح، وأمر لا خلاف فيه.

وتعريف المثنى الشائع هو أنّه كل اسم معرب دالّ على اثنين متشابهين أو اثنتين متشابهتين في اللفظ والمعنى، وكان اختصاراً للمتعاطفين (كالزيدان) في حالة الرفع مع زيد وزيد، (والهندان) في حالة الرفع مع هند وهند، وهما يُجرّان ويُنصبان بالياء المفتوح ما قبلها المكسور⁽²⁾ ما بعدها.

إنّ هذا التعريف يعني أنّ كل مفرد من المفردين لا بدّ أن يكون معرباً كهذين المثالين، فلا يجوز أن يثنّى الاسم المبني، وأمّا هذان وهاتان في أسماء الإشارة، واللّذان واللّتان في الأسماء الموصولة، فهي كلمات وضعت من أوّل الأمر على هذه الصورة، أي هي صيغ موضوعة للمثنى وليست مثنّاة حقيقية على الأصحّ عند جمهور البصريين⁽³⁾.

وتحقيق القول أنّ للنحاة في هذان وهاتان رفعاً وهذين وهاتين نصباً وجرّاً ـ

وكذلك في نحوهما ـ مذهبين(٤) : أحدهما أنّها مثنّيات حقيقية وأنّها معربات بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنّه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية . يقول ابن هشام «وإنما أعرب هذان وهاتان ـ مع تضمنهما لمعنى الإشارة ـ لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء»(٥).

وثاني المذهبين أنّ هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقية وأنّها مبنيّة ، ووجه هذا المذهب أنّها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين: الأول أنّها لو كانت مثنيات حقيقية لقيل في حالة الرفع هاذيان وهاتيان كما يقال فتيان ولقيل في حالتي النصب والجرّ هاذيين وهاتيين كما يقال فتيين، والثاني أنّ من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير، ألا ترى أنّك لا تثنّى زيداً العلم حتى تعتقد تنكيره ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه أل فقلت: الزيدان والزيدين ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال ، فلمّا لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقية لما ذكرنا لم يصحّ أن يقال إنّه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء ، غاية ما في الباب أنّ العرب وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثنى هذان وهاتان وله في حالتي الجرّ والنصب هذين وهاتين، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادىء الأمر ، وعلى هذا يكون قول ابن هشام السابق ملفّقاً من المذهبين ، فصدره يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وعجزه يوافق المذهب الثاني القائل ببنائها ممّا حمل الشيخ خالد على القول «وإذا جمع بين طرفي كلامه أنتج كونها معربين مع عدم تثنيتها ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه».

وقد ألقى الشيخ خالد مزيداً من الضوء على قول ابن هشام السابق مظهراً وجه تلفيقه من مذهبين ، وذلك في إطار ما أوضحناه ، فذكر أنّ «من قال بأنّها معربان قال بتثنيتها حقيقة ومن قال بأنّها مبنيّان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الأصحّ لأنّ من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور ، ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجرّ والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب ،

فقوله أولاً ـ يعني ابن هشام ـ وإنّما أعرب هذان وهاتان: يقتضي أنّهما مثنيان حقيقة كالقول الأول، وقوله ثانياً لمجيئهما على صورة المثنى يقتضي أنّهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني(٦).

ولكن الشهاب القاسمي دفع ما نسب إلى قول ابن هشام من تلفيقه من مذهبين، ودلّل على أنّ ابن هشام يعدّ من أهل المذهب الأول فقال «الوصف بصورة المثنى لاينافي أنّه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنّه على صورته غاية الأمر أنّه موهم فالتلفيق ممنوع، على أنّه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي تقدير التنكير وفرضه»(٧).

وفعل اللقاني مثل ذلك فرأى «إنّ في قوله ـ يعني ابن هشام ـ على صورة المثنى إشارة إلى أنّ تثنيتهما الحقيقية هاذيان وهاتيان بقلب ألف ذا وتا ياء كالفتيان فتثنيتهما ههنا بحذف ألف ذا وتا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك محقق أنّهما معربان لا مبنيان لأنّ ذلك حقّق كون الألف الموجودة ألف الإعراب لا ألف ذا وتا»(٨).

على ضوء هذين المذهبين فإنّ اسم الإشارة للمثنى المذكر الذي مفرده هذا المبني، وهاتين اسم الإشارة للمثنى المؤنث الذي مفرده هذه أو هاتا المبنيّتان، واللّذين واللّتين اسمي الموصول للمثنى مذكراً ومؤنثاً، ومفرد كلٍّ منهما على التوالي الذي والتي وهما مبنيّان، لا تعدّ عند جمهور البصريين مثناة حقيقية، وإنّما هي على صورة المثنى وصيغته، ولكنّها ليست ملحقة به، وهي عندهم مبنيّة على الألف في محلّ رفع وعلى الياء في محلّ نصب وجرّ، وعند غيرهم هي مثنّيات حقيقيّة ترفع بالألف وتنصب وتجرّ بالياء، وعلى هذا جرى ابن هشام في قوله تعالى: ربّنا أرنا اللّذين أضلانا(٩). فقد أعرب اللّذين مفعولاً ثانياً وجعل علامة نصبه الياء على اعتبار أنّه مثنى حقيقة وأنّه معرب(١٠) على الرغم من أنّ مفرده الذي مبنيّ، وهو رأي ضعيف(١١) عند النحاة، والنون فيه ليست عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد كما هي في المثنى الحقيقي كالزيدين والهندين، لأنّ المفرد فيه مبنيّ، والمفرد المبنيّ لا تنوين في آخره حالة الإفراد، والنون في مثنّاه محمولة على

النون في المثنى الحقيقي التي هي فيه عوض عن التنوين في الاسم المفرد كزيدٍ وهندٍ. والأقلّ محمول في العادة على الأكثر.

إنّ ما سبق له بلا شك صلة بالحديث عمّا في قوله تعالى: إنّ هذين لساحران. من قراءات متعدّدة كما هو واضح، وهذه الآية ووجوه إعرابها وتوجيه هذه الوجوه المتنوعة تبعاً لتنوّع القراءات فيها هي من معضلات فروع النحو ومن مشكلات مسائله.

ومبنى الحديث ومداره في القول على هذه الآية من جميع الوجوه إنّما هو - كما سبق أن أوضحنا - جريان ابن هشام الأنصاري تبعاً لابن مالك على ما جرى عليه، وهو كما قلنا رأي ضعيف عند النحاة، ولكننا مع ذلك جعلناه المحور في حديثنا عن الآية من مختلف الجوانب لدوران ما فيها من إشكالات وتخريجات مع هذا الرأي الذي يقابله ماذكرناه من رأي الجمهور وهو مذهب المحققين. جاء في قوله تعالى: إنّ هذين لساحران. ثلاث قراءات مشهورات(١٢).

القراءة الأولى هذه، وهي تشديد النون من إنّ وكون هذين منصوبة بالياء عند ابن هشام، أو مبنية على الياء في محلّ نصب عند الجمهور، وهذه القراءة هي قراءة أبي عمرو بن العلاء المتوفي سنة ١٥٤هـ، وهو من القراء السبعة(١٣). وساحران بالرفع بالألف، فاجتمع في هذه القراءة النصب بالياء، أو البناء على الياء في محلّ نصب في هذين، والرفع بالألف في لساحران، وهذه القراءة جارية على سنن العربية الواضحة التي لاخفاء(١٣) فيها، فـ(إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر باتفاق، وهذين اسمها بالياء، وساحران خبرها مرفوع بالألف.

والقراءة الثانية(١٥) لابن كثير المتوفى سنة ١٢٠هـ وهو من السبعة، ولحفص(١٦) المتوفى سنة ٢٤٦هـ، (إنْ) بالتخفيف والتسكين، و(هذان لساحران) بالألف فيهما، وتوجيه هذه القراءة أنّ الأصل (إنّ هذين) فخففت إنّ بحذف النون الثانية المتحركة، وأهملت إنْ بعد التخفيف كما هو الأكثر والأفصح فيها إذا خففت، ويكون الإعراب على الإهمال: إنْ مخففة من الثقيلة مهملة،

والهاء في هذان حرف تنبيه وذان اسم إشارة للمثنى المذكر مبتدأ أول مرفوع بالألف عند اَبن مالك واَبن هشام، ومبنيّ على الألف في محلّ رفع عند الجمهور، والنون في هذان ونحوهما من المبنيّات محمولة على النون في زيدان ونحوه من المعربات حملاً للأقلّ على الأكثر، واللام لام الابتداء وهي تفرق بين إن النافية والمخففة من الثقيلة، وساحران خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما، ووجب تقديره لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إذا كان مفرداً، وجملة لهما ساحران في محلّ رفع خبر المبتدأ الأول وهو هذان.

أما إعمالها مع التخفيف فهو أقلّ فصاحة واستعمالاً، ويكون الإعراب على الإعمال: إنْ مخففة من الثقيلة عاملة تنصب الاسم وترفع الخبر، واَسمها ضمير الشان والقصة محذوف وجوباً، أمّا الباقي فإعرابه كما سبق، ثم إنَّ جملة هذان لهما ساحران المكونة من المبتدأ الأول وجملة المبتدأ الثاني وخبره التي هي خبر المبتدأ الأول في محلّ رفع خبر إنَّ المخففة من الثقيلة والعاملة. ونظيره قولك: إنَّ زيداً لقائم، فإذا خففت فالأفصح لغة والأكثر استعمالاً أن تهمل إنْ، وتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ على الابتداء والخبر على التفصيل السابق، أو تعمل إنْ ويكون اَسمها ضمير الشأن أو القصة محذوفاً وجوباً، وجملتا زيدٌ لهو قائمٌ الصغرى مع الكبرى في محلّ رفع خبر إنْ المخففة والعاملة.

ونظيره أيضاً قوله تعالى: إن كلُّ نفس(١٧) لَمَا عليها حافظ، والاحتجاج بهذه الآية هنا هو على قراءة من خفَّف الميم(١٨) من لمّا، وقد قرأ بذلك، أي بتخفيف الميم من لمّا ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع، والكسائي، ويعقوب من القراء السبعة، وخلف وهو من القراء العشرة، وإعرابها: إنْ مخففة من الثقيلة مهملة كما هو الأكثر والأفصح، كلّ مبتدأ وهو مضاف، ونفسٍ مضاف إليه، (لما) اللام لام الابتداء الفارقة بين إنْ النافية والمخففة من الثقيلة، وما المخفَّفة زائدة لا موضع لها من الإعراب تفيد مجرّد التوكيد، عليها جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، حافظ مبتدأ مؤخر وجوباً لأنّه نكرة لا يبتدأ بها إلا بمسوّغ وهو هنا تأخيره وتقديم خبره عليه وكون هذا الخبر المقدّم أيضاً شبه جملة جاراً ومجروراً،

وجملة المبتدأ المؤخّر وخبره المقدّم في محلّ رفع خبر المبتدأ الذي هو كلّ.

وهناك قراءة أخرى(١٩) في هذه الآية وهي قراءة اَبن عامر وعاصم وحمزة من السبعة: إنْ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظ، بتشديد الميم في لمّا، وإن نافية، ولمّا بمعنى إلّا، والاستثناء في الآية مفرّغ لأنّ الكلام منفيّ والمستثنى منه محذوف، والتقدير: ما كلُّ نفسٍ عليها شيء إلاّ عليها حافظ، وتقدير الكلام بعد حذف أداة النفي وأداة الاستثناء المفرّغ والمستثنى منه: كل نفس عليها حافظ، وإعرابه ظاهر.

ويمكن أن تكون القراءة محلّ البحث وهي (إنْ هذان لساحران) كذلك، فتكون إنْ نافية، واللام بمعنى إلا، فكأنّه قال (ماهذان إلا ساحران) وأصلها قبل الحذف: ماهذان شيء إلا ساحران، فإذا حذفنا حرف النفي وحرف الاستثناء المفرّغ والمستثنى منه بقي: هذان ساحران، مبتدأ وخبراً.

والقراءة الثالثة (إنَّ) بالتشديد، وهذان لساحران بالألف فيها، وهذه هي القراءة المشكلة مع أنّها قراءة أكثر السبعة(٢٠)، لأن إنَّ المشدّدة يجب إعمالها بأتفاق، فكان الظاهر والواجب الإتيان بالياء في هذان كما في القراءة الأولى لأبي عمرو لينتهي الإشكال، ولكن ذلك لم يحدث في هذه القراءة، ولا يعقل أن يخطىء أكثر السبعة المتواترة قراءاتهم، لذلك أجيب عن هذا الإشكال بأوجه خمسة:

الوجه الأول: أنّ لغة بَلْحَارث بن كعب(٢١) وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين من قبائل العرب استعمال المثنى(٢٢) بالألف دائماً، أي رفعاً ونصباً وجرًّا، فهو عندهم في أحواله الثلاث مثل المقصور كالفتى والعصا ونحوهما، تقول على لغة هؤلاء: جاء الزيدان، فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، ورأيت الزيدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، ومررت بالزيدان مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

فهذان في الآية في هذه القراءة(٢٣) اسم إنّ المشدّدة منصوب بفتحة مقدّرة

على الألف منع من ظهورها التعذّر على هذه اللغة. وقال الشاعر(٢٤) عليها:

تـزوّد منّـا بيـنَ أذنـاه طعنة   دعته إلى هابي التراب عقيم(٢٥)

أذناه مثني أذن، وهو مجرور بإضافة بين إليه، ولو أنّ الشاعر جاء به على اللغة المشهورة المستعملة في لسان أكثر العرب لجرّه بالياء فقال (بين أذنيه) ولكنّه جاء بذلك على ماجرى به لسان بعض العرب من القبائل التي ذكرناها، من الالتزام في المثنى بالألف في الأحوال كلّها، فيكون مجروراً بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر.

والبيت السابق مثال مجيء المثنى المجرور بالإضافة ملازماً الألف، ونظيره من المثنى المجرور بحرف الجر قول المتلمّس:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى   مساغاً لناباه الشجاعُ لصَمَّمَا

ونظيره أيضاً على هذه اللغة رجز رؤبة بن العجّاج(٢٦):

إنّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا   قد بلغا في المجد غايتاها

لكن هذا البيت مثال لمجيء المثنى المنصوب ملازماً الألف، فإنّ قوله (غايتاها) مثنى غاية، والمثنى في لغة أكثر العرب ينصب بالياء، وفي لغة من ذكرناهم ينصب ويرفع ويخفض بحركات مقدرة على الألف للتعذر، وكلمة (غايتاها) قد وقعت هنا منصوبة لأنها مفعول به، ولو أنّ الشاعر أجراها على اللغة المشهورة لقال (قد بلغا غايتيها).

الوجه الثاني: أنّ (إنّ) المشدّدة في هذه القراءة الثالثة حرف جواب بمعنى نعم، ذهب إلى ذلك الزجّاج والمبرد(٢٧)، وجاء مثلها فيا حُكي أنّ رجلاً سأل عبدالله بن الزبير شيئاً فلم يعطه، فقال الرجل: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال عبدالله بن الزبير: إنّ وراكبها، أي نعم ولعن الله راكبَها، وإنّ التي بمعنى نعم حرف جواب مبنيّ على الفتح لايعمل شيئاً، كما أنّ نعم نفسها كذلك، أي حرف جواب مبنيّ على السكون لا يعمل شيئاً، وهذان مبتدأ أول مرفوع بالألف أي

معرب عند ابن مالك وابن هشام، أو مبنيّ على الألف في محلّ رفع عند الجمهور، وساحران خبر لمبتدأ ثان محذوف، أي لهما ساحران، والجملة خبر المبتدأ الأول هذان، ولا يجوز أن يكون لساحران المقترن باللام خبر هذان مباشرة، لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إذا كان هذا الخبر(٢٨) مفرداً كما سبق أن ذكرنا.

ومن شواهد ورود إنّ بمعنى نعم قول عبدالله بن قيس الرقيات:

بَـكَـرَ العواذلُ في الصَّبُوحِ يلمنني وألومهنّهْ
وَيُقلْنَ: شيبٌ قد تَملاك وقد كبرتَ فقلت إنَّهْ(٢٩)

الوجه الثالث: إنّ الأصل (إنّه هذان لها ساحران) تبشديد النون في (إنَّ) والهاء ضمير الشان أو القصة اسم إنّ محذوف على الرغم من عدم تخفيف إنّ، وما بعدها مبتدأ والهاء فيه للتنبيه، وجملة لها ساحران خبر المبتدأ، وجملة هذان لها ساحران في موضع رفع على أنّها خبر إنّ، ثم حذف المبتدأ الثاني وهو ضمير (ها) وذلك كثير في كلامهم، وزحلقت(٣٠) لام الابتداء، وحذف ضمير الشان الذي هو اسم إنّ، كما حذف ضمير الشان الذي هو اسم إنّ من قول الرسول (إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون)(٣١) وكما حذف أيضاً ضمير الشان الذي هو اسم إنّ من قول(٣٢) بعض العرب (إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ) بالرفع فيهما، ومن قول الأخطل:

إنَّ منْ يدخُل الكنيسة يوماً يـلق فيها جآذراً وظبَاء(٣٣)

الوجه الرابع : إنّه لمّا ثني (هذا) اجتمع في حالة الرفع ألفان: ألف هذا، أي ألف اسم الإشارة المفرد المبنيّة على السكون وهي ألف لازمة، وألف التثنية الساكنة وهي ألف عارضة، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين، فمن اعتبر المحذوفة ألف (هذا) وهي الأولى والباقية ألف التثنية وهي الثانية أبقاها ألفاً في حالة الرفع وقلبها ياء في الجرّ، وفعل مثل ذلك في النصب فأصبحت (هذان) في هذه القراءة الثالثة (هذين) وهي في هذا كقراءة أبي عمرو بن العلاء الأولى.

ومن اعتبر العكس لم يغيّر الألف في حالة التثنية رفعاً ونصباً(٣٤) وجرًّا عن لفظها، فيكون (هذان) عند هذا الفريق في هذه القراءة الثالثة مثلها مثل المثنى في لغة بعض القبائل، أي ملازماً للألف دائماً رفعاً ونصباً وجرًّا معرباً بالحركات المقدّرة عليها، ويكون هنا منصوباً بفتحة مقدرة على الألف للتعذر.

الوجه الخامس: إنّه لمّا كان الإعراب لا يظهر في المفرد وهو (هذا) لأنه اسم إشارة للواحد مبنيّ على السكون في محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ، جعل الإعراب كذلك في التثنية، أي لا يظهر في المثنى، بل يبنى المثنى على الألف في محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ، ليكون المثنى كالمفرد، لأنه فُرِّعَ عليه، وقد اختار هذا الوجه الخامس ابن تيمية، وذهب إلى أنّ بناء المثنى على الألف في محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ إذا كان مفرده مبنياً على السكون في محلّ رفع أو في محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ أفصح من إعراب المثنى إذا كان مفرده مبنياً على السكون، أي أفصح من إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا كما ذهب إلى ذلك ابن مالك وابن هشام في (هذان)، فيكون (إنّ هذان) أفصح من (إن هذين) التي قرأ بها أبو عمرو بن العلاء، وكلاهما صحيح، ووجه الأفصحية التجانس في البناء بين الأصل وهو المفرد، والفرع وهو المثنى، بالإضافة إلى ما بين هذان في حالة البناء على الألف وبين ساحران المرفوعة بالألف على أنّها خبر إنّ من التجانس اللفظيّ لكون كليهما بالألف. قال ابن تيمية(٣٣) : وقد تفطّن لذلك، أي لأفصحية المناسبة بين المثنى والمفرد في البناء، غير واحد من حذّاق النحاة، وقرأ أكثر القراء السبعة على الأفصح في هذه الآية.

وقد اعترض ابن تيمية على نفسه بأمرين: أحدهما: أنّ القراء السبعة أجمعوا ـ وهو مذهب ابن مالك وابن هشام ـ على الإعراب بالياء، وهو الأقلّ فصاحة، في (هاتين) من قوله تعالى (إحدى ابنتيّ هاتين) مع أنّ (هاتين) اسم إشارة للمثنى المؤنث، الأفصح تبعاً لما ذكره ابن تيمية أن يكون مبنياً على الألف في محلّ جر(٣٦) ، لأنّه تثنية (هاتا) التي هي اسم إشارة للمفرد المؤنث مبنيّ على السكون

في محلّ رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ، ولا يعقل إجماع السبعة على الأقل فصاحة، وتركهم للأفصح من وجوه الإعراب والقراءة.

والثاني: أنّ (الذي) اسم موصول للمفرد المذكّر مبنيّ على السكون في محلّ رفع أو نصب أو جرّ، ومقتضى ماذهب إليه ابن تيمية أنّ مثناه وهو (اللّذان) الأفصح فيه أن يكون مبنياً على الألف في محلّ رفع أو نصب أو جرّ، والأقل فصاحة إعرابه بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا كما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام، ومع ذلك فقد أجمع القراء السبعة ـ وهو مذهبهما ـ على القول في تثنية (الذي) (اللّذين) على نصبه بالياء في قوله تعالى (ربنا أرنا اللّذَيْن أضلاّنا) على أنه مفعول به ثان، وقرءوا بذلك، وهو الأقلّ فصاحة، وكان الأفصح أن يقرءوا (ربّنا أرنا اللّذان أضلاّنا) على البناء على الألف في محلّ نصب، واختيار السبعة للقراءة الأقلّ فصاحة وهو نصب (اللّذَيْن) بالياء، وإجماعهم عليها وجعلها اللغة التي عليها القرآن، وتركهم للأفصح وهو بناؤه على الألف في محلّ نصب على ما قال به ابن تيمية أمر مستغرب. ثم أجاب ابن تيمية عن الاعتراض الأول بأنّه إنّما جاءت (هاتين) في الآية بالياء على لغة الإعراب الأقلّ فصاحة، لا بالألف على لغة البناء الأفصح، لمناسبة (ابنتيّ)، أي للمناسبة في اللفظ بين الصفة وهي (هاتين) وبين الموصوف وهو (ابنتيّ) لأنّ الموصوف معرب مجرور بالياء لأنّه مثنى، فناسب أن تكون الصفة المثناة مجرورة بالياء أيضاً، فالإعراب في هذه الآية أفصح من البناء، أي قول (هاتين) أفصح من قول (هاتان) كما يقضي بذلك توجيه ابن تيمية، وذلك لأجل المناسبة اللفظية على ما أوضحناه، وبمعنى آخر إذا تعارضت المناسبة اللفظية وقاعدة حمل المثنى في بنائه على مفرده المبني على ماذهب إليه ابن تيمية، ترجحت عنده المناسبة على القاعدة، فصير إلى الأولى وتركت الثانية، وهو ما قرأ به السبعة.

أمّا في (هذان) من قوله تعالى (إنّ هذان لساحران) فالبناء على الألف، وهو ما قرأ به أكثر السبعة، وهو مطابق لتوجيه ابن تيمية، وفي الوقت نفسه يوافق مناسبة الألف في (هذان) للألف في (ساحران)، أي منسجم مع الأمرين معاً

حيث اَجتمعا في تناسق لم يقع فيه تعارض يقتضي الأخذ والترك، أو الأرجحية والمرجوحية، أو الأفصحية ومادونها، أقول إنَّ البناء على الألف أفصح من الإعراب بالياء على ما قرأ به أبو عمرو بن العلاء ممّا جرى على مذهب اَبن مالك واَبن هشام في الإعراب(٣٧).

وأجاب اَبن تيمية عن الاعتراض الثاني بالفرق بين (اللّذان) من جهة، وبين (هذان) ومثلها (هاتان) من جهة أخرى، أي بالفرق بين اسم الإشارة المثنى، وبين الاسم الموصول المثنى، فاللذان تثنية اسم ثلاثي هو الذي(٣٨)، فهو أي اللذان شبيه بالزيدان في أنّ كلاً منهما تثنية اسم ثلاثي فيعرب مثله، وهذان ومثلها هاتان تثنية اَسم على حرفين، وهو ذا وتا، وأمّا الهاء وها فهما للتنبيه، فهذان وهاتان إذاً مبنيّان لأنهما عريقان ومتأصّلان في البناء لشبههما بالحروف، فقد أشبه مفردهما ذا وتا الحروف من حيث كون كلٍّ منهما على حرفين، وأكثر الحروف كمن وفي وعن كذلك، أي على حرفين، فهما شبيهان بها في الوضع، وقد عبّر اَبن مالك في ألفيته عن هذا الشبه بقوله:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اَسمي جئتنا والمعنويّ في متى وفي هنا

هذه هي التخريجات الخمسة الأساسية الهامة لقراءة (إنَّ هذان الساحران) المشكلة، وهناك تخريج سادس فيه شيء من الطرافة وقد علق به شيء من الجدل، وقد مثّل به اَبن هشام(٣٩) على ما يحمل على شيء وفي الموضع ما يدفعه، فقد ذهب أبو زكرياً يحيي بن عليّ بن سلطان اليفرني الأندلسي الملقّب بجبل النحو إلى أنَّ (إنَّ) في هذه القراءة مؤكدة تنصب الاسم وترفع الخبر على أصل وضعها، و(ها) اسم إنَّ، وهو ضمير يعود إلى القصة بمعنى الحال والشان، و(ذان) مبتدأ ولساحران خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إنَّ.

وقد اَعترض على هذا التخريج باَعتراضين:

الأول: أنّه لو صحّ لكان يقتضي أن يكتب في المصحف (إنها ذان لساحران) وهذا لم يحدث، أما وقد كتب (إنّ هذان لساحران) فإنّه يلزم اعتبار (ها) حرف تنبيه.

الثاني: أنّ دخول لام الابتداء المزحلقة على خبر المبتدأ المفرد غير جائز، أو ضعيف، ولهذا فلا يجوز تخريج القرآن عليه.

الهوامش

(١) من آية ٦٣ من سورة طه، يعني بهذين موسى وهارون «انظر النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٣ : ٢٠٠».

(٢) إنّما فتح ما قبل ياء المثنى ولم يكسر لأنّ نون المثنى كسرت على الأصل في التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين، كسرة النون وكسرة ما قبل الياء، فراراً من ثقل كسرتين بينهما ياء «انظر السيوطي، الهمع ١ : ٤٩، وحاشية العدوي على شرح الشذور ١ : ٧٠».

(٣) انظر خالد الأزهري، شرح التصريح ١ : ٦٧.

(٤) انظر محيي الدين، عدّة السالك ١ : ٣١ ـ ٣٢.

(٥) ابن هشام، أوضح المسالك ١ : ٣١.

(٦) خالد الأزهري، شرح التصريح ١ : ٤٩ ـ ٥٠.

(٧) حاشية ياسين على شرح التصريح ١ : ٤٩ ـ ٥٠.

(٨) حاشية ياسين على شرح التصريح ١ : ٤٩ ـ ٥٠.

(٩) من الآية ٢٩ من سورة فصّلت، واللّذين أضلاّنا هما إبليس من الجنّ وقابيل من الإنس «انظر تفسير الجلالين، النصف الثاني ٢١٦».

(١٠) انظر ابن هشام، شرح شرح شذور الذهب ٤٦.

(١١) انظر محيي الدين، منتهى الأرب ٤٦.

(١٢) هناك قراءات أخرى فقد قرأ أبيّ المتوفي سنة ٢١ هـ إنْ ذَانِ الا ساحران، وقرأ آبن مسعود المتوفى سنة ٣٢ هـ أنْ هذان ساحران بفتح همزة أن وبغير لام بدر من النجوى قبلها في قوله تعالى: وأسرّوا النجوى قالوا أنْ هذان ساحران «انظر الزمخشري، الكشاف ٢:٥٤٣».

(١٣) القراء السبعة الذين آشتهروا بالثقة والأمانة والضبط وملازمة القراءة هم: عبدالله اليحصبي المعروف بآبن عامر المتوفى سنة ١١٨ هـ، وعبدالله بن كثير، وعاصم بن أبي النجود المتوفى سنة ١٢٧ هـ، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦ هـ، ونافع بن عبد الرحمن المتوفى سنة ١٦٩ هـ، ويعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي المتوفى سنة ٢٠٥ هـ، وقد استمرت شهرة هؤلاء السبعة حتى أتى أبو بكر بن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ هـ فسبّع السبع وشذّذ ما عداها، ولكنه حذف آسم يعقوب وأثبت مكانه عليّ بن حمزة الكسائي المتوفي سنة ١٨٩ هـ، وقد آشتهرت إلى جانب هذه السبع قراءات أخرى تمّت بها عشراً، وهي قراءة يزيد بن القعقاع المشهور بأبي جعفر المتوفى سنة ١٣٢ هـ، وقراءة يعقوب السابق ذكره، وقراءة خلف بن هشام المتوفى سنة ٢٣٩ هـ «انظر حاشية العدوى على شرح الشذور ١:٧٤، والزركلي، الأعلام ٩:٢٥٥، ود/عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٧٣ ـ ٧٥».

(١٤) القراءتان التاليتان جاريتان أيضاً كشأن سائر القراءات على سنن العربية لكن مع خفاء «انظر حاشية العدوى على شرح الشذور ١:٧١» وقد وضع العلماء لمعرفة القراءات الصحيحة ضابطاً من ثلاثة شروط لا يتخلف منها واحد وهي: أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه، وأن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو آحتمالاً، وأن يصحّ سندها، فكلّ قراءة تحققت فيها هذه الشروط لا يجوز ردّها سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين «انظر ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ١:٩» وذهب النسفي إلى أنّ قراءة أبي عمرو هذه ظاهرة ولكنها مخالفة للإمام «انظر النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٣:٢٠٠».

(١٥) انظر الزمخشري، الكشاف ٢:٥٤٣ ويذكر ابن هشام أنّ ابن كثير شدّد نون هذان «انظر المغني ٣٧».

(١٦) انظر ابن هشام، المغني ٣٧.

(١٧) من آية ٤ من سورة الطارق.

(١٨) انظر ابن هشام، المغني ٣٧.

(١٩) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢٠:٣.

(٢٠) قال الصاوي «الحاصل أنّ القراءات السبعيّات أربع، الأولى لأبي عمرو، وبقي ثلاث الأولى تشديد نون هذان مع تخفيف نون إنّ، والثانية والثالثة تخفيف نون هذانّ مع تشديد نون إن أو تخفيفها» انظر أحمد الصاوي، حاشيه على تفسير الجلالين ٣:٤٩».

(٢١) انظر ابن هشام، المغنى ٥٨.

(٢٢) وآختار هذا الوجه ابن مالك «انظر ابن هشام، المغني ٥٨».

(٢٤) هو هُوَبَر الحارثي «انظر ابن منظور، لسان العرب ١٥: ٣٥١».

(٢٥) بالجرّ صفة لهابي التراب، وفي اللسان عقيمُ بالرفع، وتخرّج على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أي هي

عقيم، والمراد الطعنة «انظر ابن منظور، لسان العرب ١٥: ٣٥١».

(٢٦) ونسبة إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي «انظر هارون، معجم شواهد العربية ٢: ٥٥٦».

(٢٧) انظر ابن هشام، المغني ٥٧.

(٢٨) وإلا فهي تدخل عليه إذا كان جملة كما في: هذان لهما ساحران، ويجوز أن تدخل على خبر إنّ مفرداً كان أو جملة نحو إنّ زيداً لقائم، وإنّ زيداً لهو قائم «انظر حاشية العدوي على شرح شذور الذهب ١: ٧٣».

(٢٩) وتكون الهاء للسكت والوقف، وقد أنكر أبو عبيدة ذلك وذهب إلى أنّ الهاء ضمير منصوب بإنّ والخبر محذوف، أي إنّه كذلك. أما المثبتون فقد استندوا إلى أنّ البيت الذي قبله آخره هاء السكت والوقف، والصَّبوح شرب الخمر أوّل النهار، وروي «في الصباح» «انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٦: ٢٤٧، وحاشية الأمير على شرح الشذور ١٩».

(٣٠) انظر ابن هشام، المغني ٣٠٣.

(٣١) لايجوز أن تكون إنّ في هذا الحديث عاملة النصب والرفع في المذكور من الكلام على أيّة لغة من لغات العرب، إذ لو كانت كذلك لكانت الرواية بنصب المصوّرون بالياء، ولا يجوز أيضاً أن تكون مهملة لأنّها لا تهمل اتفاقاً وهي مشدّدة مؤكدة فلزم أن تكون عاملة، وأن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، وجملة المبتدأ المؤخّر وخبره المقدّم التالية في محلّ رفع خبر إنّ.

(٣٢) لم يسمع عن العرب أنّهم نصبوا زيداً هنا «انظر حاشية العدوى على شرح الشذور ١: ٧٤».

(٣٣) لا يجوز أن تكون مَنْ اسماً لأنّ، لكون مَنْ اسم شرط، وأسماء الشرط لها صدر الكلام فلا يعمل ما قبلها فيها، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، فهي تقطع ما قبلها عنها وعمّا بعدها.

(٣٤) انظر ابن هشام، المغني ٥٨.

(٣٥) انظر ابن هشام، شرح شذور الذهب ٤٩.

(٣٦) لأنه صفة لابنتيّ المجرورة بالإضافة، وهي على التأويل بمشتق تقديره: المشار إليهما.

(٣٧) قال ابن هشام: وقيل هذان مبنيّ لدلالته على معنى الإشارة وأنّ قول الأكثرين هذين جرًّا ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب، قلت: وعلى هذا فقراءة هذان أقيس إذ الأصل في المبنيّ إلا تختلف صيغه مع أنّ فيها مناسبة لألف ساحران وعكسه الياء في إحدى ابنتيّ هاتين فهي هنا أرجح لمناسبة ياء ابنتيّ «انظر ابن هشام، المغني ٥٨».

(٣٨) أمّا آل في الّذي فهي زائدة «انظر حاشية العدوي على شرح الشذور ١: ٧٤».

(٣٩) انظر ابن هشام، المغني ٧٧٧.

المصادر والمراجع

١ ـ الأعلام، الزركلي، ط٣ ببيروت سنة ١٩٦٩م.

٢ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري ط٥ سنة ١٩٦٧م. بمطبعة السعادة بمصر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣ ـ تفسير الجلالين، الجلال المحلّي والجلال السيوطي، ط مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٦٦م.

٤ ـ الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ط٣ سنة ٦٦ ـ ١٩٦٧م. بمصر.

٥ ـ حاشية أحمد الصاوي على تفسير الجلالين، ط عيسى البابي الحلبي بمصر بدون تاريخ.

٦ ـ حاشية محمد الأمير على شرح شذور الذهب، مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٩هـ.

٧ ـ حاشية محمد عبادة العدوي على شرح شذور الذهب، عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ.

٨ ـ حاشية ياسين العليمي الحمصي على شرح التصريح على التوضيح، عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ.

٩ ـ شرح ألفية ابن مالك، الأشموني «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» ط٢ مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٨هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٠ ـ شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ط٧ مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥٣م، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

١١ ـ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ.

١٢ ـ شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ط١٠ بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٥م، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٣ ـ عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥ سنة

١٩٦٧م. بمطبعة السعادة بمصر.
١٤ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٧٢م، تحقيق محمد الصادق قمحاوي.
١٥ ـ لسان العرب، ابن منظور، دار صادر ببيروت بدون تاريخ.
١٦ ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د/ عبده الراجحي، دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م.

١٧ ـ مدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي، المكتبة الأموية ببيروت ودمشق ومكتبة الغزالي تجاه، بدون تاريخ.
١٨ ـ معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر سنة ١٩٧٢م.
(١٩) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة جمال للنشر ببيروت بدون تاريخ.

٢٠ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ط٥ بدار الفكر ببيروت سنة ١٩٧٩م، تحقيق د/مازن المبارك وزميله، مراجعة سعيد الأفغاني.
٢١ ـ منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٠ بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٥م.

٢٢ ـ النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ط المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة بدون تاريخ، تحقيق علي محمد الصبّاغ.

٢٣ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، دار المعرفة ببيروت بدون تاريخ.

••••••••

• اللهم إنك تعلم أني أحب من تحب، وأبغض من أبغضت. اللهم إن كنت تعلم إن كان ما سأقيم اليمين عليه هو عقيدتي التي أعتقد، أن تؤيدني وتنصرني .. وإن كنت تعلم أن ما أقسم عليه مخالفاً لما أعتقد أن تكفي المسلمين سوئي.

«عبد العزيز آل سعود»